الفصل الأول

التعليم والتنمية الاقتصادية

التعليم والتنمية الاقتصادية

معدلات أداء التنمية فى الدول النامية

عندما حصلت الدول التى احتُلت فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين، كانت فرص تحسين اقتصادها محدودة. فمعدلات الأداء الاقتصادى قبل الاستقلال كانت ضعيفة، فى الوقت الذى كانت فيه معدلات النمو السكانى عالية، بالإضافة إلى تدنّى الدخل، وفرص التوظيف، وتجارة المواد الأولية. فالمحتلون تركوا تلك الدول وبنياتها التحتية Infrastructures الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية Physical شبه مدمَّرة، بالإضافة إلى حرمان معظم أفراد تلك الدول من حقهم فى التعليم.

وبحصول تلك الدول على الاستقلال، ومع محاولة تصنيف هذه الدول ضِمْن المنظومة الدولية، استُخدمت مصطلحات كانت فى حد ذاتها تدل على مدى الدونية فى تلك الدول، وتردِّى الأوضاع فيها اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا وثقافيا وأيديولوجيا. فالبعض أطلق عليها مسمى الدول المتخلفة Backward، وهو اسم يدل على انعدام الأمل فى الإصلاح الاقتصادى. وأطلق البعض الآخر عليها مسمى الدول النامية Under Developed، وهو اسم يشير إلى فقر الأداء. والبعض الثالث أطلق عليها مسمى العالم الثالث بعد العالم الأول، ودول أوروبا الصناعية، ودول العالم الثانى الاشتراكى الذى يمثله الاتحاد السوفيتى السابق وغيره من الدول الشيوعية. وهذا التصنيف غير صحيح، لأن كثيرا من دول العالم الثانى لم تتمتع بمستوى معيشى أفضل من نظيره فى دول العالم الثالث. ولكن الملاحظ على هذا التصنيف أنه يدل على نظرة تشاؤمية، لكونه يتضمن معدلات أداء اقتصادى من الدرجة الثالثة. وربما ترتبط تسمية هذه الدول بالعالم الثالث، أو بالدول النامية بمعدل التقدم الاقتصادى فيها، وبمدى الحاجة إلى الإصلاح السياسى فيها.

ومن الغريب أن معدلات أداء التنمية فى الدول النامية فاق كل توقُّع بعد حصولها على الاستقلال. فالمخرجات نمت أسرع من محاولات زيادة الدخل لكل فرد. والجدول (١ ـ ١) يوضح أنه خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥، نمت المخرجات Outputs بمعدل (٤ ,٣٪) سنويا، مقارنة بمعدل نمو (٢ ,٣٪) فى الدول المتقدمة.

جدول (١ ـ ١): دخل الفرد الواحد من إجمالى الناتج القومى

ومعدل النمو خلال الفترة ١٩٥٠ ـ١٩٧٥.

المنطقة	السكان (بالمليون) ١٩٧٥	الدخل الفردى من إجمالى الناتج القومى (سنويا)		معدل النمو السنوى٪
		١٩٥٠	١٩٧٥	١٩٥٠ ـ ١٩٧٥
جنوب آسيا	٨٣٠	٨٥	١٣٢	٪١,٧
أفريقيا	٩٢٤	١٧٠	٣٠٨	٪٢,٤
أمريكا اللاتينية	٣٠٤	٤٩٥	٩٤٤	٪٢,٦
شرق آسيا	٣١٢	١٣٠	٣٤١	٪٣,٩
الصين	٨٢٠	١١٣	٣٢٠	٪٤,٢
الشرق الأوسط	٨١	٤٦٠	١,٦٦٠	٪٥,٢
الدول النامية	٢,٧٣٢	١٦٠	٣٧٥	٪٣,٤
الدول المتقدمة	٦٥٤	٢,٣٧٨	٥,٢٣٨	٪٣,٢

وقد أبطأت الظروف الاقتصادية الصعبة التى شهدتها المنظومة الدولية فى الثمانينات من القرن العشرين معدل النمو الاقتصادى فى الدول النامية بعد عام ١٩٧٥. ومع ذلك، فالجدول (٢) يوضح أن معدل النمو فى دخل الفرد وصل ٥ ,٢٪ خلال الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠، مقارنة بـ (٤ ,٢٪) فى الدول المتقدمة.

جدول (١ ـ ٢): دخل الفرد الواحد من إجمالى الناتج القومى
ومعدل النمو خلال الفترة ١٩٦٥ـ ١٩٩٠.

المنطقة	السكان (بالمليون ١٩٩٦	دخل الفرد السنوى (بالدولار) ١٩٩٦	معدل النمو السنوى٪ ١٩٦٥ ـ ١٩٩٦
أفريقيا الاستوائية	٤٩٥	٣٤٠	٪.٢
شرق آسيا والمحيط الهادى	١,٥٧٧	٦٠٠	٪٥,٣
جنوب آسيا	١,١٤٨	٣٣٠	٪١,٩
أوروبا	٢٠٠	٢,٤٠٠	-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٥٦	١,٧٩٠	٪١,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٤٣٣	٢,١٨٠	٪١,٨
الدول النامية	٤,١٤٦	٨٤٠	٪٢,٥
الدول المتقدمة	٨١٦	١٩,٥٩٠	٪٢,٤

ويوضح الجدولان (١ ـ ٣) و (١ ـ ٤) معدل نمو الأداء حتى عام ١٩٩٨. وأدت الظروف الاقتصادية الدولية الصعبة التى شهدتها فترة التسعينيات من القرن العشرين إلى إبطاء معدل النمو فى دخل الفرد الواحد لكل الدول المتقدمة والنامية على السواء. فلأول مرة يهبط معدل النمو فى الدول النامية إلى (٦ , ١٪) مقارنة بـ (٢ , ٢٪) فى الدول المتقدمة.

جدول (١ ـ ٣): دخل الفرد من إجمالى الناتج القومى
ومعدل النمو خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٩٦.

المنطقة	السكان (بالمليون ١٩٩٦	دخل الفرد السنوى (بالدولار) ١٩٩٦	معدل النمو السنوى٪ ١٩٦٥ ـ ١٩٩٦
أفريقيا الاستوائية	٥٩٦	٤٩٠	٪.٢
شرق آسيا والمحيط الهادى	١,٧٣٢	٨٩٠	٪٥,٥
جنوب آسيا	١,٢٦٦	٣٨٠	٪٢,٢
أوروبا وآسيا الوسطى	٤٧٨	٢,٢٠٠	٪١,٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٧٦	٢,٠٧٠	٪١,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٤٨٦	٣,٧١٠	٪١,١
الدول النامية	٤,٨٣٤	١,١٩٠	٪١,٦
الدول المتقدمة	٩١٩	٢٥,٨٧٠	٪٢,٢

جدول (١ ـ ٤): دخل الفرد من إجمالى الناتج القومى ومعدل النمو السنوى خلال الفترة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨.

المنطقة	السكان (بالمليون) ١٩٩٨	دخل الفرد السنوى (بالدولار)١٩٩٨	معدل النمو السنوى٪ ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨
أفريقيا الاستوائية	٦٢٨	٤٩٠	٠.٢٪
شرق آسيا والمحيط الهادى	١,٨١٧	٩٩٠	٢,٢٪
جنوب آسيا	١,٣٠٥	٤٣٠	٣,٩٪
أوروبا وآسيا الوسطى	٤٧٣	٢,١٠٠	-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٨٥	٢,٠٥٠	-
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٥٠٢	٣,٩٤٠	٠.٨٪
الدول النامية	٥,٠١١	١,٢٥٠	٠.٥٪
الدول المتقدمة	٨٨٥	٢٥,٥١٠	١,١٪

وفى يوليو ١٩٩٧، تعرضت العملات المحلية فى كثير من الدول الآسيوية للتدهور الشديد فى قيمتها الشرائية. وترتب على هذا التدهور فى قيمة العملات، خاصة فى تايلاند وأندونسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا، انخفاض معدلات النمو الاقتصادى فيها. إذ انخفض معدل الدخل الفردى فى شرق آسيا والمحيط الهادى إلى (٢,٢٪) خلال الفترة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، كما هو موضح فى الجدول (٤). وقد قيل إن السبب الرئيس وراء التدهور الاقتصادى فى دول شرق آسيا هو سوء الإدارة، ومحاباة ذوى القربى Nepotism، والأصدقاء Crenyism بالوظائف الإدارية العليا فى الدولة. وكانت سنغافورة وتايوان أقل الدول تضرراً من حيث تدهور قيمة عملاتها المحلية. ولعل السبب وراء ذلك أن هاتين الدولتين تمتعتا بحُسْن الإدارة لاقتصادها دون بقية دول شرق آسيا فى ذلك الوقت.

ودول شرق آسيا التى تأثرت بالأزمة الاقتصادية فى طريقها للاستشفاءالاقتصادى. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل النمو السنوى فى تايلاند عام ١٩٩٩ (٥٪) مقارنة ب (٤,١٠٪) عام ١٩٩٨. وفى ماليزيا بلغ معدل النمو السنوى فى العام نفسه (٤,٥٪)

مقارنة ب(٥,٧٪) عام ١٩٩٨. أما فى أندونسيا، أكثر الدول تأثرا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، بلغ معدل النمو السنوى بها عام ١٩٩٩ (١,٪) مقارنة بـ (٢,١٣٪) عام ١٩٩٨.

وباختصار وخلال ربع قرن من التنمية ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥، ارتفع معدل النمو فى دخل الفرد فى الدول النامية، وفاق نظيره فى الدول المتقدمة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل حدث انخفاض فى معدل الفقر فى كثير من الدول النامية. ومن ناحية أخرى، يوضح الجدول (١ ـ ٥) أن عدم التكافؤ فى الدخل حسب مقياس معامل ارتباط جينى Gini ازداد سوءاً فى الدول النامية فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠، وكان ذلك راجعاً إلى سوء توزيع الدخل بين الدول بعضها البعض، وفى داخل الدولة الواحدة.

جدول (١ ـ ٥): اتجاهات توزيع الدخل بمقياس معاملات ارتباط جينى خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠.

الاتجاه	١٩٦٠	١٩٨٠
الدول النامية غير الشيوعية	,٥٤٤	,٦٠٢
الدول منخفضة الدخل	,٤٠٧	,٤٥٠
الدول غير المصدرة للبترول والدول منخفضة الدخل	,٦٠٣	,٥٦٩
الدول المصدرة للبترول	,٥٧٥	,٦١٢

وكان معدل التقدم الاقتصادى والاجتماعى بطيئا فى النصف الثانى من ثمانينيات القرن العشرين. وازداد عدد الفقراء بمعدل النمو السكانى نفسه، لدرجة أن معدل الفقراء انخفض انخفاضا بطيئا من (٥,٣٠٪) عام ١٩٨٥ إلى (٧,٢٩٪) عام ١٩٩٠. فى حين ارتفع عدد الفقراء من (٠٥١,١) إلى (١٣٧,١) بليون، كما هو موضح فى الجدول(١ ـ ٦).

جدول (١ ـ ٦): معدل الفقر فى الدول النامية

خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٩.

المنطقة	نسبة السكان تحت خط الفقر			عدد الفقراء(بالمليون)		
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٩
كل الدول النامية	٣٠,٥	٢٩,٧	٢٤,١	١,٠٥١	١,١٣٣	١,١٠٧
جنوب آسيا	٥١,٨	٤٩	٣٦,٩	٥٣٢	٥٦٢	٥١١
شرق آسيا	١٣,٢	١١,٣	٤,٢	١٨٢	١٦٩	٧٣
أفريقيا الاستوائية	٤٧,٦	٤٧,٨	٤٩,٧	١٨٤	٢١٦	٣٠٤
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٠,٦	٣٣,١	٣٠,٦	٦٠	٧٣	٨٩
غرب أوروبا	٧,١	٧,١	٥,٨	٥	٥	٤
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢٢,٤	٢٥,٥	٢٤,٩	٨٧	١٠٨	١٢٦

وخلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، انخفض معدل النمو الاقتصادى بصورة ملحوظة. وأشارت دراسات البنك الدولى آنذاك إلى أن نسبة الانخفاض فى معدل الفقر ستصل فى نهاية التسعينيات إلى (١,٢٤٪)، ويصل عدد الفقراء إلى (١,١٠٧) فقيرا فى الدول النامية. ومع ذلك، استمر عدم التكافؤ فى الدخل فى معظم الدول النامية. ومن الأمثلة على ذلك ماليزيا.. فقد ارتفع دخل الفرد من إجمالى الناتج القومى إلى (٤٪) خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، وإلى (٦٪) خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٦، وانخفضت نسبة الفقر من (٩,٤٣٪) عام ١٩٧٥ إلى (١,١١٪) عام ١٩٩٥. وفى الوقت نفسه، وفى فترة التسعينيات، عندما بدأت الفترة الثانية للتصنيع، ازداد عدم التكافؤ فى الدخل سوءاً. وخلاصة القول أن النصف الثانى من القرن العشرين شهد تحسنا سريعا فى النمو الاقتصادى فى معظم الدول النامية، حيث أصبح الفقراء أقل فقرا وفى الوقت نفسه ازداد الأغنياء غنىً.

دور التعليم فى التنمية الاقتصادية

لاريب أن هناك عوامل كثيرة مسئولة عن النمو الاقتصادى الذى شهدته معظم الدول النامية والمتقدمة على السواء. وفى مقدمة هذه العوامل وجود قوى عاملة ذات مهارات

تقنية عالية، بالإضافة إلى جودة النظام والالتزام فى هذه الدول، والتعليم يلعب دورا مهما فى إنتاج القوى العاملة الماهرة. فالمدارس الابتدائية والثانوية تقوم على تعليم الطلاب المعارف والمهارات العامة. فى حين أن المهارات التقنية والمهنية والمتخصصة تقع مسئولية تعليمها وصقلها على التعليم العالى. وعندما تساير برامج التعليم العالى متطلبات الاقتصاد، وعندما تؤدى قطاعات التعليم المختلفة كل المهام والمسئوليات الملقاة على عاتقها، حينئذ سوف تكتسب القوى العاملة المهارات التى تتطلبها التنمية الاقتصادية.

ومن بين إسهامات التعليم فى التنمية إكسابه النظام للأفراد خلال فترات دراستهم فى المدارس والتعليم العالى. فعلى سبيل المثال، تدل الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) على أن حاملها قد مر بعدد من السنوات الدراسية، اكتسب خلالها عدداً من المهارات والتقنيات، بحضوره عديداً من الفصول الدراسية، وتأدية المسئوليات فى ميقاتها، واجتياز الامتحانات فى ظروف عصيبة. وبالتالى، وعندما تكون فترة الدراسة الجامعية ناجحة، فإن ذلك يكون مؤشراً ومعياراً تعتمد عليه الشركات والمؤسسات عند اختيار العاملين فيها.

وتؤدى المهارات والتقنيات التى يكتسبها الفرد إلى سرعة استيعاب المعلومات الجديدة، وتطبيق المدخلات والعمليات الجديدة غير المألوفة بفعالية أكثر، وفى إزالة المعوقات الاجتماعية والمؤسسية أمام النمو الاقتصادى. كما يتحسن الحراك العمالى الذى يؤدى بدوره إلى حُسْن تقسيم العمل. وفى الوقت نفسه، يمكن للتعليم أن يساعد فى تحسين وتطوير نظام التلمذة الصناعية Entreprneurship، باعتبارها عنصرا ضروريا للتقدم الاقتصادى، من خلال تنمية سمات المتدربين ومهاراتهم. وهذه السمات تشمل المسئولية الفردية، والقدرة التنظيمية، والقدرة على التخطيط طويل المدى، وعدم المجازفة إلا بمقدار.

والتأثير الإيجابى للتعليم على النمو الاقتصادى ليس بجديد.. فقد أوضح شولتز Schultz (١٩٦١) أن ما بين (٣٠ ـ ٥٠٪) من نمو المخرجات الأمريكية خلال الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦ لم يكن بسبب مخرجات العمل التقليدية، وإنما بسبب الزيادة فى جودة العمل التى تحققت بفضل التعليم. وتوصل بومان Bowman (١٩٦٤) ودينسون

Denison (١٩٦٢) إلى النتيجة نفسها، وهذا يؤكد أن معدل العائد للاستثمار فى التعليم يكون عاليا مثل العائد من الاستثمار المادى.

والنتيجة نفسها تنطبق على الدول النامية. ففى معظم الحالات، لوحظ أن معدلات العائد الاجتماعى التى تم الحصول عليها من الاستثمار فى التعليم الابتدائى والثانوى والعالى فى عدد من الدول النامية قد فاقت معدلات العائد من الأشكال البديلة للاستثمار.

وتوصلت المداخل Approaches المستخدمة لتقييم تأثير التعليم فى النمو الاقتصادى إلى النتائج نفسها.. فقد وجد بنك التنمية الآسيوى (١٩٨٩) وجود علاقة قوية بين عدد سنوات التعليم فى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، ومعدل التغير السنوى فى إجمالى الناتج القومى GNP لكل فرد خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٦ فى اقتصاد ثلاث عشرة دولة آسيوية نامية، باستثناء الفلبين وسيريلانكا. واستخدم البنك فى دراسته مدخل «المعادلات الآنية» Simultaneous Equations لتحديد جوانب القوة وسمات كل علاقة، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة سنوات التعليم تؤدى إلى زيادة فى الاستثمار، وفى مخرجات كل فرد.

والنتائج التى تم التوصل إليها باستخدام مدخل الاقتصاد الشامل تؤيدها وتدعمها النتائج، التى تم التوصل إليها باستخدام مدخل الاقتصاد المحدود. فعلى سبيل المثال، أظهر عديد من الدراسات الاقتصادية المحدودة أن زيادة سنوات التعليم تؤدى إلى زيادة فرص الكسب أمام الفرد.. فالعامل الزراعى الذى تلقى تعليمه لمدة أربع سنوات فى المدرسة الابتدائية إنتاجيته تفوق إنتاجية نظيره العامل الذى لم يذهب إلى المدرسة بنسبة (١٣٪).

وهناك أدلة وشواهد تاريخية على أن التعليم يسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يرجع النمو السريع للاقتصاد اليابانى والكورى الجنوبى إلى حد كبير للتعليم الشعبى الذى حققته كلتا الدولتين، بالإضافة إلى الإدارة الجيدة للاقتصاد فيهما. وأدى ذلك إلى زيادة فى الإنتاجية الزراعية والصناعية، وأوجد قوى عاملة سرعان ما تكيفت مع التغيرات والتطورات فى التكنولوجيا والبيئة الاقتصادية الجديدة.

مستوى الإنفاق على التعليم ومعدلاته

القول بأن التعليم يزيد النمو الاقتصادى يؤكد ضرورة توفير الإنفاق اللازم للتعليم. وهذه ليست قولة أو دعوة للإنفاق غير المنظم على التعليم، دون مراعاة المستوى الاقتصادى والاجتماعى؛ فديناميكيات عملية العرض والطلب على العمالة، والتخطيط غير الكافى وغير المناسب للموارد البشرية يؤدى إلى إنتاج مستوى يدعو للتفاؤل الاجتماعى الحذر، وإلى خليط من الإنفاق على التعليم.

والأجور فى القطاعين الصناعى والإنتاجى الحديث أعلى من نظيرتها فى القطاع التقليدى. ويؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على الوظائف فى القطاع الحديث. وبالتالى فإن الحصول على فرصة عمل فى الإنتاج الصناعى والإنتاجى الحديث يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى التعليم. ويكون لهذا مردوده فى زيادة الطلب على التعليم. وفى الوقت نفسه، يؤدى النمو المتسارع فى عدد السكان إلى كثرة أعداد العاملين بصورة تفوق قدرة الاقتصاد على استيعابهم، وتوفير فرصة عمل لكل فرد.

وفى ظل هذه الظروف، يلجأ أصحاب الأعمال إلى المفاضلة فى اختيار العاملين، كل حسب مستواه التعليمى.. فعلى سبيل المثال، يتم اختيار الحاصلين على التعليم الابتدائى للاضطلاع بوظائف لا يقدر عليها نظرائهم الذين لم يحصلوا على التعليم الابتدائى. وتكون النتيجة أن كل عامل يسعى إلى تحقيق الأمن والأمان لنفسه، باكتساب مستوى أعلى من التعليم. وكما يقول تودارو Todaro(١٩٩٤)، من العبث القول أنه كلما صار الوصول إلى مستوى معيّن من التعليم هو الغاية الأسمى، زاد الطلب عليه كمرحلة وسيطة، أو كشرط مسبق للمستوى التالى من التعليم. وهذا يلقى ضغوطاً كبيرة على الحكومات لتيسير الحصول على التعليم على كل المستويات لمواجهة الطلب المتنامى. ومع مرور الوقت، وفى ظل الضغوط السياسية من جانب المتعلمين، يصبح أجر الوظيفة مرتبطا بالمستوى التعليمى الذى يصل إليه الفرد، وليس بالحد الأدنى من المتطلبات التعليمية لشغل الوظيفة.

وتكون النتيجة تدنى المستوى الاجتماعى الكلى للإنفاق التعليمى، حيث يقل المستوى الاجتماعى لعائد الاستثمار فى التعليم عن المعدل الخاص للعائد منه. وقد أوضح ساشربلسPsacharopulas (١٩٨٨) أن المعدلات الاجتماعية والخاصة للعائد

فى أفريقيا هى (٢٦٪) و (٤٥٪) على التوالى للتعليم الابتدائى، و (١٧٪) و (٢٦٪) للتعليم الثانوى، و (١٣٪) و (٣٢٪) للتعليم العالى.

ولتجنب الإنفاق الزائد على التعليم، من الضرورى تحطيم الدائرة المعيبة فى محددات الوظيفة التى تتطلب ضرورة الحصول على مزيد من التعليم لشغل وظيفة ما. وهذا يقتضى من القطاعين العام والخاص وضْع ضوابط ومحددات واقعية لشغل الوظيفة. فالتأهيل والتعليم، بالإضافة إلى ضرورة اكتساب مستويات معينة من التعليم لشغل وظيفة بعينها يجب حذفها من قاموس شغل الوظائف اليدوية.

ويتطلب البرنامج التعليمى الذى يسعى لتحقيق مستوى اجتماعى عال ضرورة الاهتمام بأنواع التعليم المقدمة، نظرا لاختلاف العائد من الاستثمار فى المستويات المختلفة للتعليم بصور ملحوظة. فعلى سبيل المثال، لاحظ ساشربلس Psacharpoulas (١٩٨٨) أنه فى فترتى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين فى الدول النامية بأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، أن المعدلات الاجتماعية لعائد الاستثمار فى التعليم الابتدائى كانت أعلى من تلك التى يحققها التعليمان الثانوى والعالى، فى القطاعين العام والخاص على السواء. وتدل هذه النتائج على أن الاستثمار فى التعليمين الثانوى والعالى محدود من جانب الدولة والأفراد.

وأدت حالة عدم التوازن هذه إلى زيادة الطلب على المهارات التقنية والمهنية. فعلى سبيل المثال، يعانى كثير من البرامج الصناعية نقصا فى المهندسين الكهربائيين والسباكين Plumbers والميكانيكيين، فى الوقت نفسه الذى لا يجد فيه خريجو الجامعة فى تخصصات التاريخ والرياضيات والطبيعة عملا غير قيادة سيارات الأجرة. ومعنى هذا أن الموارد المحدودة والنادرة تُهْدَر فى تدريب غير منتج، ويكون الإحباط وعدم الأمن الاجتماعى هو الشعور السائد بين الشباب والخريجين.

وبطبيعة الحال، فإن تخطيط متطلبات واحتياجات الموارد البشرية عملية ليست يسيرة، خاصة فى ظل وجود أمثلة وشواهد للفشل، على الرغم من استخدام أحدث أساليب ومداخل التخطيط. وتزداد فرص النجاح إذا ما استُخدم عدد من الطرق المكملة لتقييم متطلبات واحتياجات الموارد البشرية، وبالتالى من الحكمة والحصافة عدم استخدام المداخل التقليدية فى تحديد مطالب القوى البشرية. فبجانب ذلك، فإن المعدلات

الاجتماعية لعائد الاستثمار فى مستوى التعليم والوظائف المختلفة يجب أخذها فى الاعتبار. وكذلك المسوحات التى يقوم بها أصحاب الأعمال حول متطلبات العمل فى مؤسساتهم.

أهمية الجودة

لقد لوحظ أن الطريقة المعيارية لتقييم معدل عائد الاستثمار التعليمى لم تأخذ جودة التعليم فى اعتبارها.. إنها تهتم فقط بالجانب الكمى. وتقيس هذا الجانب حسب سنوات التعليم.. فإذا كانت جودة التدريس ضعيفة، حينئذ يكون معدل الاستثمار فى التعليم والإنفاق عليه متدنياً.

وأوضح برامن Behrman و بردسول Birdsall(١٩٨٣) أن معدل العائد فى التعليم يكون مبالغاً فيه وغير صحيح Overstated إذا تم تجاهُل الجودة. وفى دراسة عن الذكور البرازيليين، وجدا تحيزا عاليا فى المعدل الخاص للعائد، كما كان العائد الاجتماعى للجودة عاليا مقارنة بعائدها فى الجانب الكمى للتعليم. وهذا يُلزم الحكومات أن تحسِّن Upgrade التسهيلات التعليمية الموجودة ، وأن تزيد الأماكن التعليمية، ولكن بمقدار. وبمعنى آخر، تحسين مستوى الجودة فى التعليم مفضل اجتماعيا على زيادة الفرص التعليمية بعيدا عن الجودة.

وفى دراسة للبنك الدولى (١٩٨٠) عن تقويم الإنجاز التعليمى للطلاب فى خمس عشرة دولة متقدمة، وخمس دول نامية، ثبتت صحة هذه النتيجة التى توصل إليها برامن وبردسول. فالتقدير المتدنى للطلاب فى الدول النامية كان مماثلا لتقدير القاع (٥ ـ ١٠٪) فى الدول المتقدمة، بسبب ارتفاع جودة التعليم فى الدول المتقدمة. ولا يدل ذلك على جودة التدريس والتسهيلات والمناهج فحسب، بل أيضًا على التوازن الصحيح بين الإنفاق على التعليم، والإنفاق على الفرد. فالحكومات فى الدول النامية تفضّل الإنفاق على الفرد بدلا من الإنفاق على التعليم، بسبب أيديولوجياتها السياسية. ففى الدول النامية، يكون الاهتمام منصبا على بناء المدارس الجديدة أكثر من الاهتمام بجودة التدريس. ويؤدى ذلك إلى سوء استخدام المعامل الجديدة، لعدم وجود قنوات اختيار كافية، نتيجة نقص التمويل. كما يؤدى ضَعْف إعداد المعلمين، ونقص الكتب المدرسية إلى سوء النتائج، وفقر العوائد الاجتماعية للاستثمار فى التعليم.

ولابد من وجود نظام إدارى يضمن الجودة فى التعليم، لتحقيق الفائدة من الإنفاق على التعليم. وهناك حاجة إلى مسئولية عامة أكبر، وإلى المنافسة بين المعنيين بالقطاع الحكومى. كل ذلك قد يؤدى إلى مزيد من الضغط على التعليم. وبحلول عقد التسعينيات من القرن العشرين، أدخلت حكومات بعض الدول النامية مفهوم الجودة فى التعليم العالى. البعض منها أدخل المفهوم كمحاولة ذكية لتحسين جودة قطاع التعليم العالى. والبعض الأخر من الدول النامية أدخل مفهوم الجودة تقليداً للدول المتقدمة، حيث أخذت مفهوم الجودة المستخدم فى مجال الصناعة لتطبيقه فى التعليم العالى.

ومهما كان الأمر، فمن المهم البحث والاستقصاء عن مدى مناسبة مفهوم الجودة، كما هو مطبق فى التعليم العالى بالدول المتقدمة، لقطاع التعليم العالى فى الدول النامية. وليس من المقبول الإدعاء أن استخدام مفهوم الجودة قد حقق المطلوب فى جامعات الدول المتقدمة. فالبعض يرى وجود مشكلات ترتبط بمفهوم الجودة، والبعض الآخر يرى أن مفهوم الجودة هو طيف عابر ليست له نتائج دائمة. إنه يختص بالعمليات أكثر من النتائج، وبالبيانات والمتطلبات البيروقراطية، بالإضافة إلى التدخل الحكومى المقيت.. كل ذلك قد أبعد المؤسسات التعليمية عن أنشطتها الجوهرية.

حتى لو قيل إن مفهوم الجودة قد أدى إلى تحسين التعليم العالى فى الدول المتقدمة، فإن هناك تساؤلات تثار حول فائدة هذا المفهوم فى الدول النامية. وبالتالى يكون التساؤل الأول حول ما إذا كانت أهداف الجودة مناسبة لاحتياجات قطاع التعليم العالى فى الدول النامية، وحول ما إذا كان مفهوم الجودة واقعيا فى توقعاته ومتطلباته.

وسيحاول الكتاب الإجابة عن هذه التساؤلات. فالفصل الثانى يقدم مبادئ وتطبيقات مفهوم الجودة فى جامعات الدول المتقدمة. ويوضح الفصل الثالث كيف يمكن لمفهوم الجودة فى التعليم العالى أن يحقق النمو الاقتصادى بصفة عامة، ويقدم إطار عمل لتقييم فاعليته فى جامعات الدول النامية. ويحدد الفصل الرابع الشروط المطلوبة لتطبيق مفهوم الجودة، ويقارن هذه الشروط بنظيرتها الموجودة فى جامعات الدول النامية. والفصل الخامس يقيّم فائدة مفهوم الجودة للدول النامية، ويقدم نظاماً للجودة أكثر مناسبة. والفصل السادس يتناول مستقبل ضمان الجودة فى الجامعات، عندما يشيع استخدام تعليم الهواء أو التعليم المفتوح. Open Education .